نص ردن

■ علاء حسن

لعيون القمّة

أعضاء في لجنة حقوق الإنسان في مجلس النواب، اعترضوا على نية الحكومة إطلاق سراح معتقلين عرب مقابل ضمان الدعم الخليجي لعقد القمة العربية في بغداد، واشترطوا تفعيل مذكرات التفاهم المبرمة مع دول الجوار، المتضمنة تبادل المعتقلين، وخصوصا مع السعودية، لأنها مازالت تحتجز مواطنين عراقيين بتهم مختلفة، لاتقاس بالتهم الموجهة لسعوديين معتقلين في العراق، صدرت بحقهم أحكام بالسجن لإدانتهم بارتكاب جرائم إرهابية .

ملف المعتقلين السعوديين في العراق كان بيد القوات الأميركية، وعن طريق وسيط عراقي كان يشغل منصبا أمنيا في الحكومة السابقة تم تسليم المملكة العشرات من معتقليها، ووقتذاك أكد وزير الداخلية السابق جواد البولاني التعاون مع الرياض وعلى جميع الصعد لتعزيز التعاون المشترك بين البلدين، وما أكده الوزير السابق لم يتحقق على ارض الواقع، وظلت العلاقة بين البلدين جامدة لم تتقدم خطوة إلى أمام بل تراجعت للوراء بفعل تباين المواقف حول العديد من القضايا .

ما ذكره أعضاء لجنة حقوق الإنسان ومنهم مقررها حيدر الملا، والنائب عن كتلة المواطن علي شبر بخصوص تشكيل لجنة حكومية لبحث إمكانية إطلاق سراح أو تبادل المعتقلين مع الدول العربية، يأتي في إطار الحرص الرسمي على تجميل صورة "القمة العربية " المشوهة منذ عقود، ولم تنفع معها عمليات التجميل لإخفاء مظاهر الهرم والشيخوخة على القمم العربية منذ تشكيل جامعتها في أربعينات القرن الماضي.

الاهتمام الرسمي بعقد القمة في بغداد نهاية الشهر المقبل يقابله تجاهل شعبي لأن العراقيين يعتقدون أن الأجهزة الأمنية ستفرض شبه حظر تجوال، وستقطع الطرق والجسور، وربما ستقوم أحزاب مشاركة في الحكومة بتحشيد قواعدها للوقوف على جانبي طريق المطار لاستقبال الوفود بسعف النخيل وأعلام العراق والدول العربية ومنها علم البحرين ، المتوفر بكثرة هذه الأيام، ومن المستفيدين من انعقاد القمة أصحاب المطابع الذين استعدوا لطباعة آلاف الأعلام العربية لصالح جهات حكومية وسياسية، لتكون بيد المستقبلين، وهذا التوجه هو الآخر يكشف عن حرص جديد على بذل الأموال والغالي والنفيس من أجل "عيون القمة " لأن انعقادها في بغداد سيعيد للعراق دوره الفاعل في المحيط المنجمد العربي ، على الرغم من أن معظم الدول العربية تشهد ارتفاعا ملحوظا بدرجات الحرارة .

في قمة سابقة عقدت في العراق، سأل أحد الأشخاص وكان يعاني انقطاع البث بمتابعة الاحداث في الساحة العربية، عن الرئيس اليمني الأسبق عبد الله السلال، إن كان من بين الحاضرين، فأجابه احد رجال الأمن وقتذاك :" ولك ياعلاليك " لأنه فسر لقب الرئيس اليمني الراحل جمع "سلّة" مخاطبا السائل، "روح بدل دشداشتك الوسخة لاتفشلونا كدام أصحاب السيادة والجلالة والسمو من القادة العرب " استجاب السائل لأمر رجل الأمن، وأكد انه سيكون في مقدمة المستقبلين للزعماء العرب ممنيا نفسه بأن يخرج المؤتمر بتوصية تمنحه دشداشة جديدة لخاطر "عيون القمة ".

على خلفية قضية تلوّث نهر الحسينية إشعاعياً

عشائر كربلاء تطالب بمقاضاة وزارة البيئة

نائب رئيس مجلس النواب ومحافظ كربلاء يتفقدون نهر الحسينية .. تصوير المدى

ما زالت قضية تلوث مياه نهر الحسينية بمحافظة كربلاء بعناصر مسرطنة مفتوحة على التطورات، فبعد إعلان النائب الأول لرئيس مجلس النواب خلو مياه النهر من أي تلوث إشعاعي أو كيمياوي، طالب عدد من شيوخ عشائر كربلاء الحكومة المحلية بمقاضاة الجهة التي أثارت موضوع التلوث.

Republic Of Iraq
Ministry Of Environment
Radiation Protection Center
جمهورية العراق
وزارة البيئة

☐ كربلاء / علي العلاوي

مدير مكتب عشائر كربلاء الرائد الحقوقي سلمان الحسناوي، قال في حديثه لـ"المدى": إن شيوخ العشائر في كربلاء يتضامنون مع شيوخ وأهالي ناحية الحسينية بخصوص "ما تعرضوا له من اعتداء نفسي أدى إلى هلع المواطنين بسبب التصريحات الإعلامية لمسؤولين في وزارة البيئة تحدثوا فيها عن تلوث مياه نهر الحسينية إشعاعيا".

وأضاف أن شيوخ العشائر كانوا قد طالبوا الحكومة الاتحادية بالتحقيق في صحة التصريحات التي تناقلتها وسائل الإعلام بشأن تلوث التربة المستخدمة في تبطين نهر الحسينية بالإشعاعات، ومحاسبة المسؤولين في الحكومة المحلية في حال ثبت وجود تلوث، مشيرا إلى أن "الأمر كاد أن يصل إلى مرحلة مواجهات وانعدام الثقة بين المواطنين والحكومة المحلية لأن أمر التلوث خطير جدا لا يمكن السكوت عنه"، على حد قوله.

وتابع بالقول: "لكن تبين بطلان هذه التصريحات بعد أن نفى النائب الأول لرئيس مجلس النواب قصي السهيل وجود أي تلوث في مياه نهر الحسينية".

وكان النائب الأول لرئيس مجلس النواب قصي السهيل، قد أعلن خلال مؤتمر صحفي عقده في كربلاء عقب زيارته موقع عمل تبطين نهر الحسينية، أنه تم الاطلاع بشكل مباشر على الأعمال الجارية في تبطين النهر وأن العينات التي تم سحبها في أوقات سابقة من النهر تمت قراءتها من جديد وتبين أن لا تلوث في مياه نهر الحسينية، وأن ما موجود هو تركيز عال لعنصر النيكل الذي يتراوح بين ١٠٠ – ١٢٠ ملغم لكل كيلو غرام واحد من الأتربة، وهي نسبة تتفاوت في القياسات العالمية من دولة إلى أخرى، بحسب السهيل.

وانتقد السهيل ما أسماه تدخل المفتش العام لوزارة البيئة في هذا الأمر "لكونه شأن علمي أكثر منه حالة لها علاقة بعمل مكتب التفتيش لكي يدخل مفتش الوزارة على خط التصريحات"، مضيفا أنه "وللتأكد أكثر من سلامة المياه في نهر الحسينية تم أخذ عينات جديدة من الأتربة والمياه لإعادة فحصها من جديد سواء داخل العراق أو خارجه".

مدير مكتب عشائر كربلاء، أشار إلى أن "هذا الأمر لا يمكن السكوت عليه لأن العشائر طالبت قبل ظهور النتائج بمحاسبة من تثبت الفحوصات المختبرية بطلان تصريحاته سواء من وزارة البيئة أو الحكومة المحلية"، مبينا أن "العشائر الآن تطالب الحكومة المحلية بإقامة دعوى قضائية ضد المسؤولين الذين حولوا حياة المواطنين إلى رعب مستمر لعدة أشهر"، بحسب تعبيره.

ومضى يقول: إنه "إذا تعذر مقاضاة وزارة البيئة، فإن على المسؤولين في الوزارة تقديم اعتذار رسمي إلى أهالي الحسينية وكربلاء خاصة، والزوار عامة لكون التصريحات صدرت أثناء الزيارة الأربعينية الأخيرة".

وشدد الرائد الحقوقي سلمان الحسناوي على أن يكون الاعتذار "رسميا ويعلن عبر وسائل الإعلام المختلفة بصوت المسؤولين أنفسهم، وإلا فإن للعشائر موقفا آخر ستتخذه وفق ما تقتضيه القوانين العراقية من جهة، والسنن العشائرية من جهة أخرى".

يذكر أن "المدى" كانت قد نشرت عدة تقارير صحفية قضية تلوث مياه نهر الحسينية إشعاعيا، وأرجع عدد من المواطنين الذين التقتهم "المدى" في حينها أسباب ظهور إصابات بالأمراض السرطانية في مناطقهم إلى مياه النهر والأتربة المنقولة، كما نشرت تقريرا لمسؤولين ينفون تلوث مياه النهر.

وحصلت "المدى" على وثيقة وقع عليها مسؤولون في مجلس النواب والحكومة المحلية ومسؤولون في وزارة البيئة تبين أن لا تلوث في المياه، وقد زاد الأمر تعقيدا حين نشرت وسائل إعلام مختلفة تصريحات لأعضاء في مجلس النواب يطالبون بإيقاف تدفق المياه في نهر الحسينية لثبوت تلوث المياه بتراكيز فوق المستويات المسموح بها، وأن على المسؤولين المحليين تغيير مجرى النهر لحين إتمام عملية إزالة التلوث في الأتربة المنقولة لتبطين النهر.

إلا أن مسؤولين محليين عدّوا الأمر متاجرة سياسية الهدف منها التأثير على المشاريع المنفذة في كربلاء، وقال المحافظ المهندس آمال الدين الهر لـ"المدى": إن الفحوصات المختبرية أثبتت خلو الأتربة المستخدمة في تبطين النهر والمياه من أي تلوث إشعاعي أو كيمياوي.

وأضاف إن ما أعلنه النائب الأول لرئيس مجلس النواب قصي السهيل، "يبين حقيقة أن هناك من أراد استهداف استقرار كربلاء والمشاريع التي نهدف من خلالها إلى إعادة إحياء آلاف الدونمات الزراعية التي تأثرت بالمياه الجوفية".

المفتّش العام لوزارة العدل لـ(المدى): رفع الحجز عن أراضي القرار ١١٧ للعسكريين السابقين

☐ بغداد / قيس عيدان

كشف المفتش العام لوزارة العدل أن اللجنة المكلفة بحسم موضوع أراضي العسكريين السابقين المشمولة بالقرار ١١٧ لسنة ٢٠٠٠، انتهت من رفع توصياتها الخاصة بالموضوع، فيما بين أن اللجنة أوصت برفع إشارة الحجز عن عدد من الأراضي والإبقاء على حجز أراض أخرى.

وأوضح أمينً عبد القادر الأسدي في لقاء خاص بـ"المدى"، أن اللجنة وجدت هناك تجاوزات وعمليات تزوير حصلت على أراضي العسكريين في الجيش السابق التي منحها لهم مجلس قيادة الثورة المنحل بالقرار ١١٧ لسنة ٢٠٠٠، وهو ما تطلب تشكيل لجنة مشتركة لحسم الأمر ورفع التجاوزات والضرر.

وأشار الأسدي إلى أن اللجنة التي يترأسها رئيس هيئة دعاوى الملكية وتضم في عضويتها المفتش العام لوزارة العدل وأمانة بغداد ووزارة البلديات والأشغال العامة ودائرة التسجيل العقاري والأمانة العامة لمجلس الوزراء، وبعد بحث القضية ودراستها خلصت إلى عدة توصيات.

وبين أن التوصيات تضمنت، طلب رفع الحجز عن قيود العقارات التي سجلت في الفترة من ٢٠٠٣/٣/١٨ ولغاية ٢٠٠٤/١٠/٥، وتمت المصادقة على هذه الفقرة من وزير العدل إضافة إليه والمفتش العام لوزارة البلديات، مشيرا إلى أنه تم رفعها إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء للمصادقة عليها. وأضاف الأسدي أن اللجنة أوصت كذلك دوائر التسجيل العقاري بالامتناع عن ترويج المعاملات الخاصة بالتصرفات العقارية للأراضي التي سجلت بعد إلغاء القرار المذكور في ٢٠٠٤/١٠/١٥، مؤكدا أنه من حق المتضرر اللجوء إلى القضاء.

أمين عبد القادر الأسدي

وذكر أن التوصيات أكدت على إلزام الجهات المالكة للأراضي كوزارة البلديات والأشغال العامة وأمانة بغداد بإقامة دعاوى قضائية لاستحصال الأراضي المخصصة بعد ٢٠٠٣/٤/٩ المسجلة على خلاف القرار (١١٧) لسنة ٢٠٠٠ والضوابط الخاصة به. واختتم الأسدي حديثه بالقول: إنه "وبهدف دعم شرائح عديدة من المواطنين الذين تضررت مصالحهم جراء القرار ١١٧، فقد سعينا بالتنسيق مع عدد من المؤسسات الحكومية لرفع إشارة الحجز عن تلك الأراضي".

أزمة تتجدّد وموجة برد تتواصل

مقترح لشراء النفط الأبيض من السوق السوداء لتدفئة أهالي نينوى

☐ الموصل / نوزت شمدين

طالب أعضاء في مجلس محافظة نينوى، وزارة النفط بزيادة حصة المحافظة من المنتجات النفطية، والاستمرار بتوزيع مادة النفط الأبيض خلال أشهر الصيف المقبل لتجنب تكرار الأزمة الحالية في توفير هذه المادة، فيما اقترح آخرون تخصيص قسم من مبالغ الطوارئ لشراء كميات إضافية من وقود التدفئة. وشهدت الجلسة ١١٣ لمجلس محافظة نينوى، جدلاً بين الأعضاء بشأن تحديد الجهة المسؤولة عن أزمة وقود التدفئة، التي تشهدها نينوى، وسط استياء شعبي بالغ من أهالي المحافظة. وأشار نائب رئيس مجلس المحافظة دلدار الزيباري، خلال الجلسة التي حضرتها "المدى"، إلى أن الجهة التنفيذية وتحديداً محافظة نينوى هي المسؤولة عن متابعة معالجة أزمة النفط الأبيض، "لأنها تمتلك أدوات ذلك من خلال معاون المحافظ لشؤون الخدمات". غير أن رئيس لجنة الطاقة والخدمات في المجلس محمد عبد الله الجبوري، عزا أسباب الأزمة إلى افتقار المحافظة لخزين إستراتيجي وهو ما يؤدي إلى تكرار أزمات الوقود، لافتاً إلى صعوبة قيام مجلس المحافظة بمتابعة توزيع الوقود بنفسه، لوجود نحو ١٤٠ محطة تعبئة في عموم مناطق نينوى.

وتابع بالقول: إن متابعة التوزيع يدخل ضمن اختصاص الجهات التنفيذية، وإن واجب المجلس يقتصر على الإشراف والرقابة، ومفاتحة الجهات المعنية في الحكومة الاتحادية، مقترحا أن تقوم محافظة نينوى، بشراء كميات إضافية من وقود التدفئة من مبالغ الطوارئ، بدلاً من إنفاقها في مجالات أخرى، على حد قوله. واتهم الجبوري جهات سياسية لم يسمها بإعاقة وصول بعض الخدمات إلى المواطنين في نينوى، ومنها المنتجات النفطية، بسبب المحاصصة التي قال "إنها موجودة في جميع الوزارات العراقية". ومع ارتفاع درجة حرارة الحديث خلال الجلسة، حمّل عضو مجلس المحافظة عصام عايد المجلس نفسه مسؤولية الأزمة، لعدم قيامه بممارسة دوره كما يجب، "لأنه انشغل بالمخاطبات وتقديم الطلبات وتوجيه الكتب، بينما المواطن يحاصره البرد". وطالب عايد بتهكم شديد بشراء الوقود من السوق السوداء ما دام متوفراً هناك ليتم توزيعه على المواطنين. وفاجأ نواف تركي الفيصل زملاءه الأعضاء بالقول: إن مجلس محافظة نينوى "لا يقدم ولا يؤخر". وأضاف إن المجلس جهة تشريعية ورقابية، ويفترض به محاسبة الجهة المقصرة من أجل تطويق الأزمة ومعالجتها، متهما رئاسة مجلس المحافظة بـ"التسويف". وقال الفيصل: إن أعضاء مجلس نينوى "يستدعون مدراء الدوائر الحكومية في المحافظة في محاولة لحل المشاكل والأزمات التي تحدث، غير أن الأمر ينتهي بعد ذلك دون أي نتيجة، لذا ليس للمجلس أي دور في محافظة نينوى"، على حد قوله. وطالب خديدة خلف العضو في المجلس، بتشكيل غرفة عمليات في مجلس محافظة نينوى، من أجل حل أزمة النفط الأبيض. في حين أشارت العضوة جميلة محمود إلى أن أزمة الوقود الحالية سياسية، من دون أن توضح أكثر، مشيرة إلى أنه "على الجهات المختصة محاسبة المقصرين جميعاً". موجة برد جديدة، كشفت عن الجزء الموجع من قصة مواطني نينوى مع وقود التدفئة هذا الموسم، وعن عجز حكومي واضح في المعالجة، وفي وقت وصل فيه سعر برميل النفط الأبيض إلى أسعار قياسية إذ تجاوز ١٨٠ ألف دينار، تعثر توزيع الحصص الشهرية المقررة بين المواطنين، في مناطق عديدة، حتى بعد أن تم تقليصٍ تلك الحصة بمقدار النصف، لتصبح ٧٥ لتراً بعد أن كانت ١٥٠ لتراً. هذا كله في ظل بقاء حصة المحافظة من الطاقة الكهربائية المجهزة مركزياً في حدود ست ساعات يومياً، موزعة على ثلاث وجبات خلال الأربع والعشرين ساعة. ويرى مراقبون في نينوى، أن أزمات المنتجات النفطية المتلاحقة يمكن حلها من خلال المطالبة بإنشاء مصفى نفط في نينوى، لتغطية حاجة المواطنين من المنتجات النفطية، لا سيما أن عدد السكان بحسب آخر عملية حصر وترقيم، بلغ أكثر من ثلاثة ملايين و١٠٠ ألف مواطن.

واقترحوا في أقل تقدير إعادة تشغيل أنبوب نقل المنتجات النفطية بين مصفى بيجي ونينوى، لتأمين وصول المشتقات النفطية، بدون ضائعات، ولتجنب تهريبها، أو حتى قيام مجلس المحافظة بإقرار مبلغ من ميزانية تنمية الأقاليم، يغطي على نحو طارئ شراء كميات إضافية من الوقود من دول الجوار، عند نشوء أية أزمة جديدة.

الحيوانات البريّة مشكلة أخرى تواجه الفلاح العراقي

☐ بغداد / المدى

استشاط المزارع أبو حسين الطائي غضبا، بعدما هاجمت حيوانات برية، منها الخنازير، مزرعته الواقعة بجوار شط الحلة في قرية تبعد نحو ٢٠ كم عن مركز المدينة، مبينا أن الخنازير البرية أتلفت المحاصيل الزراعية، واقتلعت الأشجار الصغيرة مما تسبب بخسائر فادحة له وللفلاحين في المنطقة.

وبدا الناس في قرى محافظتي بابل وكربلاء يلمحون قطعانا من خنازير برية تتخذ من الأحراش والأراضي الرطبة موطئا لها.

ويقول الطائي، في حديثه لموقع "إيلاف" الالكتروني: إن هذه القطعان غالبا ما تخرج من جحورها بعد مغيب الشمس، إذ تخلو البساتين والأراضي الزراعية من البشر في مثل هذه الأوقات.

سلسلة هجمات

وكانت وسائل الإعلام قد نشرت الأسبوع الماضي أنباء عن تعرض المناطق الزراعية في مناطق الكرطة والشريعة التابعة لناحية الحر غربي كربلاء، إلى سلسلة هجمات من الخنازير البرية، ما تسبب بإتلاف مساحات واسعة من الأراضي المزروعة بالحنطة والشعير والبصل والباقلاء.

واضطر الفلاح أبو عصام إلى إقامة سياج لمزرعته على أمل إبعاد الخنازير والحيوانات البرية عنها، عازيا كثرة الخنازير إلى الجفاف حيث تضطر هذه الحيوانات إلى الاقتراب من المناطق المأهولة بالسكان.

ولا يعدم أبو عصام وسيلة لتجنب هذه الحيوانات، لكنه يقول: إن هذا الأمر خارج عن إمكاناته، مطالبا الجهات المختصة بمد يد العون للمزارعين.

وفقد المزارع أبو عصام نصف إنتاج مزرعته العام الماضي، مطالبا الجهات المعنية بتعويض خسائره.

وسائل غير فعّالة

ونصب أبو عصام هياكل معدنية وخشبية مزودة بأكياس فارغة تصدر أصواتا مع هبوب الرياح لتخويف الحيوانات البرية بينها الخنازير لكن ذلك لم يكن وسيلة ناجعة.

أما المهندس الزراعي فوزي تركي فقد بين أن منطقة بحيرة الرزازة في كربلاء تضم أعدادا كبيرة من الخنازير، داعيا إلى المحافظة على التنوع البيئي في تلك المنطقة عبر إنشاء محميات لهذه الحيوانات وتوفير ظروف استقرارها في مناطق تواجدها حتى لا تضطر إلى مهاجمة المزارع والقرى.

وتعرض عدد من الأهالي في تلك المناطق إلى سلسلة هجمات من الخنازير.

ويرجع تركي هجوم الحيوانات البرية إلى الخلل الذي يصيب توازن الطبيعة والتنوع البيئي بسبب الجفاف.

إبادة الخنازير

ويعترف الطبيب البيطري سعد الجبوري بأن عمليات إبادة الخنازير التي جرت في سنين سابقة، لم تكن ذات فائدة، إضافة إلى أنها في الأساس عملية خاطئة مضرة بالبيئة.

وكانت الجهات الحكومية قد شنت عمليات إبادة واسعة للخنازير وقتلت أعدادا منها لكن ذلك لم يمنع انتشارها لأن هذه الحيوانات تتوالد بكثرة.

ويشير الجبوري إلى أن الحيوانات البرية تتواجد في العراق في المناطق الزراعية والأهوار والمبازل، مبينا أنه في مناطق جنوب العراق تنتشر بين الأهوار وفي محافظة بابل تتواجد في المناطق التي تكثر فيها الأحراش، أما في كربلاء فتنتشر في مناطق محاذية لبحيرة الرزازة.

وفي منطقة الشوملي جنوب بابل اضطر عدد من المزارعين إلى الشراكة في بناء سياج مشبك يلتف حول مزارعهم بغية إبعاد الخنازير والحيوانات الأخرى.

ويقول أبو حيدر السلطاني: إن الخنازير تهاجم بيوت الفلاحين، لكنها لا تشكل خطرا على الإنسان لأنها لا تأكل اللحوم، إلا إذا وقف في طريقها لكنها، تتلف مزارع البصل والشعير والباقلاء والرز وسنابل القمح والشعير وتتلف محاصيل البندورة والبطيخ الأحمر والأصفر.